استعادة "الاجتماعي" في جغرافيات المجتمع وثقافته

نيكي جريجسون

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

لقد علق نيل سميث مؤخراً قائلاً إن "الجغرافيا الثقافية والاجتماعية شهدت مصائر متباينة في العالم الناطق باللغة الإنجليزية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين" . بل إنه ذهب إلى حد الزعم بأن الأسئلة الثقافية تهيمن الآن على حدود البحث في الجانب الإنساني من هذا التخصص ، وأن "الجغرافيا الاجتماعية قد عانت من الضعف" (2000: 25) . في هذا الفصل ، أود أن أطور قراءة أكثر دقة للأحداث ، لأزعم أن مسار الجغرافيا الاجتماعية في العالم الناطق باللغة الإنجليزية ، وخاصة في بريطانيا ، خلال تسعينيات القرن العشرين لا يمكن تصويره في صيغة المفرد ، كونه نقطة مقابلة هامشية على نحو متزايد للثقافة . كما أنه لا يمكن فهمها على نحو أفضل من خلال عدسة القدر والأنماط الأكاديمية المتناقضة المرتبطة به . بل أود أن أقترح أن الجغرافيا الاجتماعية والجغرافيا الثقافية تشكلان حالياً بنيات علاقاتية ، ولكن بطريقة لا تتعلق فقط بالسلطة داخل (القدرة على تعريف) التخصص . والواقع أنني أزعم أن "الثقافي" هو حضور، يتم تعبئته لتمكين إعادة تشكيل محددة لـ "الاجتماعي" من ناحية والسماح بإعادة تأكيده وإخلائه من ناحية أخرى . وبدلاً من كتابة "الاجتماعي" إذن ، فقد تم عد "الثقافي" بمثابة منشوره ، كوسيلة لانعكاسه . وعلى نحو مماثل ، أزعم في هذا الفصل أنه بدلاً من أن يضعف ، فقد أعيد تشكيل "الاجتماعي" وإعادة تأكيده وإخلاؤه في الوقت نفسه - وهو الموقف الذي يكشف على الفور عن تعدد فهم "الاجتماعي" الموجود حاليًا في الجغرافيا البشرية البريطانية ، وسلطاته النسبية .

إن تطوير مثل هذا الموقف يتطلب أن أغطي مساحة كبيرة بسرعة عالية . ولكن هذا يعني أيضًا أنني لا أستطيع تحقيق تغطية شاملة ، ولا أريد أن أزعم ذلك . وهذا محفوف بالمخاطر: ففي تغطية الكثير من هذه الحجج ، ستكون عرضة ، وخاصة في تفاصيلها ، لاتهامات بالتبسيط المفرط والتشويش وما إلى ذلك . ومع ذلك ، تبدو هذه مخاطرة تستحق المجازفة ، لسببين . أولاً ، يوفر هذا المجال تمثيل الجغرافيا الاجتماعية البريطانية بكل تعقيداتها الجزئية وغير المؤكدة والمؤقتة والفوضوية ، والتي تقع داخل مجال متشابك ومعقد بشكل لا يصدق من القوة والمعرفة . ثانيًا ، يساعد هذا التمثيل في إبراز ما نكافح من أجله ، وما نعنيه عندما نستحضر مصطلح "الاجتماعي" .

وفي حين ، نادرًا ما يتم مناقشة هذا الأمر في الجغرافيا البشرية في العالم الناطق باللغة الإنجليزية (على الأقل في السنوات الأخيرة) ، فهناك حجة قوية للقيام بذلك الآن ؛ إن هذا التباين في الفهم بين ما هو اجتماعي وما هو ثقافي هو أمر بالغ الأهمية . وليس أقلها لأن - كما أوضح هنا - المفاهيم المتعددة لـ "الاجتماعي" التي توجد داخل هذا التخصص تعمل مع صيغ مختلفة للغاية لكيفية ارتباط "الاجتماعي" بالمجتمع . والواقع أن قراءة واحدة لهذه العلاقة لا تقوم على أكثر من الإدماج / الإقصاء (وبالتالي الرفض ، إن لم يكن دائماً الاحتقار) ، أما بالنسبة لقراءات أخرى فإنها تتجاوز هذا وترتبط جوهرياً بالظروف المادية لإعادة إنتاج المجتمع ، وبتكوين المجتمع من خلال الاقتصاد والسياسة .

وبعد أن ثبتت هذه النقاط ، فإنني أزعم في القسمين الاتيين أن هناك قضية واضحة يمكن طرحها لاسترداد "الاجتماعي" الذي يرتبط مباشرة بمادية الحياة الاجتماعية ، وتحديداً بظروف تنظيمها وإعادة إنتاجها . وهذا ينطوي على العودة إلى الأسئلة الأقدم حول مادية المجتمع والتفاوتات المجتمعية . ويقدم القسم قبل

الأخير بعض الاقتراحات حول الكيفية التي قد تبدأ بها مثل هذه القضايا في الاسترداد وإعادة التصور ـ من خلال اتخاذ موقف أكثر صرامة إزاء هذه القضايا . إن هذا النهج لا يشير فقط إلى الاستثمارات الأكاديمية الشخصية ، بل إنه يعمل أيضًا عن طريق تحويل جوانب "الثقافة" ـ الثقافة المادية على وجه التحديد ـ إلى قراءة معينة لـ "الاجتماعي" (ينظر جاكسون، 2000). ورغم أن قِلة من الناس ربما يتفقون كليًا ، أو ربما جزئيًا ، مع مثل هذا المسار ، فإن أملي ونيتي هنا هو أن تؤدي مثل هذه الأفكار على الأقل إلى درجة من التأمل . فـ ـ بالاتفاق مع نيل سميث ـ أود أن أزعم أن "ما يشكل ويشتمل على "الاجتماعي" هو أسئلة تتجاوز الأكاديمية لتتصل مرة أخرى برؤية أقدم ، ولكنها ليست أقل أهمية ، للمنح الدراسية النقدية . إن طرح هذه الأسئلة قد يكون في الواقع عملاً جذريًا ضروريًا لجغرافية بشرية نقدية متزايدة النزعة إلى الذات والإحالة إلى الذات .

هل كان من الممكن إخلاء "المجتمع" أم إعادة تشكيله ؟ قبل جيل من الزمان ، بدا مستقبل الجغرافيا الاجتماعية مؤكدًا . من الناحية النظرية ، قدم النص الملهم لديفيد هارفي "**العدالة الاجتماعية والمدينة**" (1973) وسيلة لدمج مجموعة من الأسئلة الاجتماعية في مناقشات أوسع نطاقًا حول عدم المساواة وسياسات إعادة التوزيع . من الناحية التجريبية ، تميزت الكثير من الجغرافيات الاجتماعية ـ على الأقل في العالم الناطق باللغة الإنجليزية ـ بتحليلات نقدية وملتزمة للإسكان والصحة والتعليم ، على سبيل المثال لا الحصر من الأمثلة الأكثر وضوحًا . وبفضل تأثرها بالنهج السياسية والاقتصادية ، وبدرجة أكثر محدودية بالنسوية ، أظهرت مثل هذه الأعمال حيوية وكثافة واضحة حتى الآن ، كما تشهد المساهمات الأخيرة في أدبيات التحديث أو في الكشف عن جغرافيات الصحة . ومن المهم أيضًا أن أفضل ما في هذا العمل لم يكن "جذريًا" في تحليله فحسب ، بل كان جذريًا في نواياه أيضًا . كان الأمر يتعلق بمحاولة إنتاج تحليلات من الممكن أن تحدث فرقاً في حياة الناس اليومية وفرصهم في الحياة .

باختصار، كان العمل يرتدي ألوانه السياسية على أكمامه ؛ وكانت تلك الألوان يسارية بلا خجل . فماذا حدث إذن ؟ في تأمله للسؤال نفسه ، يطرح نيل سميث تفسيراً تأديبياً ، مدعياً أن الجغرافيا الاجتماعية قد تم تقليصها ـ ضحية لحركة كماشة ـ بين الاقتصاد السياسي والتحرك نحو ما يسميه "التفكيك الثقافي" . ويؤكد أنه في هذه العملية ، ما كان يُنظر إليه على أنه خطوط مهمة للتمييز الاجتماعي ـ ولا سيما شعار الطبقة والجنس والعرق ـ أعيد صياغته : كهويات ، وحتى كذوات ، يتم إعلامها بشكل أكبر بنظرية ثقافية متأثرة بالتحليل النفسي وإصدارات مختلفة من التفكير البنيوي المناهض للتأسيسية أكثر من نظرية اجتماعية ملطخة بالارتباطات المادية . وعلى هذا فإن "الثقافي" اغتصب "الاجتماعي"، أو هكذا تمضي القصة .

ورغم أن حجة سميث جذابة في بساطتها ومقنعة في الطريقة التي يرتبط بها زوال "الاجتماعي" بالتطور التقدمي لهذا التخصص ، فإنها إشكالية على الأقل من ناحيتين : الأولى ، لأن كتابة تاريخ / تواريخ التقاليد / التقاليد التخصصية ، كما يدرك سميث نفسه جيداً (جودليوسكا وسميث، 1994) ، نشاط أكثر تعقيداً وفوضوية مما يُنسب إليه هنا ؛ والثانية ، لأن هناك افتراضاً في هذا السرد بأننا جميعاً نعرف ما المقصود بمصطلح "الاجتماعي" وما يشمله ، وإن كان من المهم أن نلاحظ أن هذا بعيد كل البعد عن الافتراض الذي افترضه سميث في نهاية تعليقه . كما أواصل مناقشتي في هذا القسم وفي القسم القادم ، فإن نسج هذين الخيطين معًا يؤدي إلى قراءة أكثر دقة لمسار "الاجتماعي" وإلى سرد مختلف إلى حد ما عن قصة واضحة عن الفناء.

في تطوير حجتي هنا ، أريد أن أبدأ بمبدأين أساسيين للكتابات الحديثة حول التقاليد / التقاليد التخصصية : موقعهما وعلاقتهما بالمناقشات حول السلطة ، والتأليف ، والإدماج والاستبعاد (درايفر، 1995؛ ليفينجستون، 1992؛ روز، 1995). وفيما يتعلق بـ "الاجتماعي"، فإن هذه النقاط توحي على الفور بالتعايش بين فهمين

متعددين ، وليس واحدًا ، لـ "الاجتماعي" - فهمين يتمتعان بدرجات نسبية من السلطة داخل التخصص ، اعتمادًا على علاقتهما بالشرائع النظرية السائدة و/أو العصرية .

نستطيع أن ندرك هذا ، وخاصة عندما ننظر إلى سبعينيات القرن العشرين ، عندما كانت القراءات المستوحاة من الاقتصاد السياسي لـ "الاجتماعي" تسيطر على التفسيرات الأكثر تجريبية ، ولكنها كانت موجودة معها ، والتي تميزت بشكل ملحوظ بوفرة الدراسات التي تناولت الفصل العنصري آنذاك (بيتش وآخرون، 1981؛ ينظر جاكسون وسميث، 1984) . وعلى نحو مماثل ، فإن ما ينبغي أن ينبهنا إليه هذا في الفترة المعاصرة هو التعايش بين المزيد من التمثيلات لـ "الاجتماعي" ؛ وأن الجغرافيا الاجتماعية ، بدلاً من أن تضعف ، ربما تكون قد أعيد تشكيلها . وعندما ننظر إلى مجموعة من الأعمال التي أنتجها الجغرافيون خلال تسعينيات القرن العشرين ، يمكننا أن نرى أن مثل هذه الاقتراحات قد تأكدت بالفعل .

إن الدراسات التي تناولت الجنس ، والإعاقة ، وجغرافية الأطفال ، وتربية الأطفال والشباب ، إن هذا العمل يشير إلى تنوع الأبحاث التي تُجرى حاليًا تحت ما يمكن تسميته "مظلة اجتماعية" واسعة النطاق . لا شك أن هذا العمل كان حاسمًا في مواجهة العديد من الافتراضات غير المدروسة والمزعجة للغاية الكامنة في كثير من الجغرافيات الاجتماعية السابقة ، ولا سيما معوقاتها ، وتمييزها على أساس الجنس الآخر ، وتركيزها على البالغين . ومع ذلك - وهذه هي النقطة الرئيسية للخلاف - فإن مثل هذا العمل لديه فهم مختلف جدًا ، ضمنيًا في كثير من الأحيان ، لـ "الاجتماعي" عن تلك التي شكلت وتستمر في تشكيل القراءات المستنيرة بالروايات الاقتصادية السياسية . هذه الاختلافات تستحق أن نوضحها هنا ، لأنها في صميم فهم ما هو على المحك عندما يتم تقديم ادعاءات بشأن زوال و/أو إخلاء "الاجتماعي " .

وبالتالي ، وعلى سبيل التوضيح ، أستخدم مجموعة الأعمال المتنامية حول (الإعاقة) للبدء في استخلاص الرؤية / الرؤى "الاجتماعية" التي نفترضها هنا . يتضمن البحث في (الإعاقة) في الجغرافيا مجالًا نابضًا بالحياة ومزدهرًا ، يتميز بتكاثر وجهات النظر (السلوكية ، والمادية التاريخية ، والظاهراتية ، والفوكوية) ، والخلافات القوية حول المصطلحات المناسبة ، والاتصالات التي تمتد عبر مجموعة كاملة من أقسام المعرفة : من الطب إلى الهندسة المعمارية ، والتخطيط والتصميم ، إلى الدراسات الثقافية وعلم النفس . من الناحية التجريبية ، يشمل دراسات متنوعة مثل : الصحة العقلية والمرض (وجود متنازع عليه في حد ذاته) ؛ الإعاقة في مكان العمل والتوظيف ؛ التجربة الحية للإعاقة ؛ التكنولوجيا ؛ النشاط ؛ وتصميم المدينة والإسكان . ومن الناحية المنهجية ، فإن هذا البحث يتميز بتمييزات عميقة : بين الكتابة عن ، أو من أجل ، أو مع ، أو حول ، والكتابة بواسطة ، والكتابة الذاتية . وعلى هذا فإن محاولة تقديم نظرة عامة مكثفة (ضرورية) كهذه تبدو غير مقبولة . ومع ذلك ، وكما تشير معظم المراجعات التي أجراها العاملون مباشرة في هذا المجال ، فإن هناك مسارًا واضحًا يشكل هذه الدراسات ــ سرد للتقدم يُستخدم لربط التطور المتزايد في هذا المجال .

وهذا ما أستند إليه هنا ، لأنها أكثر إيحاءً بكيفية إعادة تشكيل "الاجتماعي" . وتبدأ كل هذه المراجعات تقريبًا بتكرار التمييز الأساسي بين المناهج التي تركز على إعاقة الفرد (وهي النظرة التي تبرز علم الأمراض ، والاهتمام والرعاية) ، وتلك التي تفهم وتمثل الإعاقة كما ينتجها المجتمع : أي كونها العمليات الاجتماعية التي تعمل على استبعاد و/أو حرمان ذوي الإعاقة . بالنسبة للبعض ، وأنا أفكر هنا بشكل خاص في العمل الذي قام به بريندان جليسون (1996؛ 1997) ، كان الاهتمام منصبًا على وجه التحديد على ربط الإعاقة بالاقتصاد السياسي ؛ لفضح كيف أدى تطور الرأسمالية المتقدمة إلى خفض قيمة قوة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة تدريجيًا (ينظر هول، 1999) . ومع ذلك ، وكما يتضح من مجموعة محررة مؤخرًا (بتلر وبار، 1999) ومن الأوراق البحثية الأخيرة ، هناك استياء متزايد من هذا الموقف ؛ على وجه التحديد بسبب إنكاره

لأهمية الإعاقة ، واستبعاده للألم والتعب والاكتئاب ؛ باختصار، **هناك استياء من استبعاده من تحليل أهمية جسد المعاق** (هول، 2000) . وعلى نحو مماثل ، وبفضل التوجه الأكثر عمومية نحو الجسد في إطار الجغرافيا ، فإن المسألة الفوضوية "غير المنضبطة" المتمثلة في أجساد المعوقين هي التي يمكننا أن نتوقع أن توفر نقطة محورية لكثير من الأبحاث المستقبلية في هذا المجال .

إن ما قد يعنيه هذا من حيث فهم "الاجتماعي" أقل شفافية ، ولكن هناك مع ذلك العديد من المؤشرات داخل الأدبيات . على سبيل المثال ، في ورقة بحثية حديثة ، يجادل إدوارد هول لصالح نهج "مجسد" و"بيولوجي" للإعاقة ، " الذي يرى الجسد كونه اجتماعيًا والمجتمع كونه جسديًا" (2000: 24)، بينما في مقدمة مجموعتهما الأخيرة ، تركز روث بتلر وهستر بار (1999) على مفهوم "مساحات العقل والجسد". وعلى الرغم من اختلافهما ، فإن كلا الحجتين تؤكدان على الجسد الذي هو موقع النقاش الاجتماعي والذي يحدد وينتج علاقات اجتماعية معينة وجغرافيات يومية (العيادات ، والجراحات ، ومراكز الاستقبال ، والحدائق) وكذلك الهويات والذاتيات . هناك إذن إحساس - على الرغم من عدم توضيح ذلك في أي مكان - بوجود مجتمع يُفهم من حيث الحياة اليومية ؛ كونه روتينًا ، ومنظمًا ، ومقاومًا ، ولكنه مركز على الفرد . ومع ذلك ، في الوقت نفسه ، فإن هذا المجتمع موجود ومحدد من خلال مادية أجساد معينة (معاقة) . وهذا بدوره يوحي بوجود مجتمع موجود أكثر في سياسات الاختلاف منه في سياسات عدم المساواة ؛ وهي وجهة نظر أكدها تصوير باتلر وبار لعمل جليسون كونه "ماديًا" ، ويبدو أنهما يرغبان في الابتعاد عنه .

بشكل عام ، عند النظر عبر هذا الأدب وفي أماكن أخرى ضمن العمل الجغرافي الاجتماعي الحديث ، هناك أربع نقاط أود أن أستخرجها كونها مكونات رئيسية في كيفية فهم "الاجتماعي" بشكل متزايد . اثنتان منها حضور، بمعنى أنهما متحدثان بشكل إيجابي في الأدب ؛ واثنتان غيابات مهمة .

إن **أول هذه المكونات** هو مركزية الجسد . ويمكننا أن نرى ذلك من الطريقة التي يتم بها تحديد موضوعات الجغرافيا الاجتماعية بشكل متزايد من خلال علاقتها بالجسد ومن خلال الادعاء المتكرر بأن الجسد اجتماعي وأن المجتمع يجب أن يكون مرتبطًا بالجسد . ومن الأمثلة على التحرك الأكثر انتشارًا لمركزية الجسد داخل النظرية الاجتماعية وعلى الرغم من أن هذا العمل يشير إلى إعادة توجيه كبيرة للمقياس / المقياسات التي يتم من خلالها فهم "الاجتماعي" واستجوابه ضمن الجغرافيا الاجتماعية والثقافية ، فإن هذا "الاجتماعي" الجسدي يُمثَّل في الغالب على أنه يقع ضمن "المقاييس" التي تسكنها أجساد فردية ، ولا سيما المنازل والأحياء . وهذا يختلف تمام الاختلاف عن تعريفات "الاجتماعي" التي تمنح امتيازات لمقاييس جغرافية أخرى ، على سبيل المثال الدول القومية أو المدن (الغربية) ، أو حتى عن قراءات الجسد التي تتصل بالحكم والتنظيم والمواطنة . ويمكننا أن نرى مدى الاختلاف عندما نفكر ، على سبيل المثال ، في الطرق المختلفة التي تتصل بها هذه المقاييس بالمادية .

وهنا ، يمكننا أن نفترض تمييزًا رئيسيًا بين **ماديات الأجساد - التي تتعلق بالجسد** ، والأسطح والحدود الجسدية ، والسوائل ، والأوساخ ، والمادة خارج المكان ، والتلوث وما إلى ذلك - وماديات الأحياء أو المدن ، على سبيل المثال . بالنسبة للأخيرة ، فإن المادة - المادة - ليست مجرد "ثابتة" في الفضاء (وهو تمييز مهم بما فيه الكفاية عن المواد الجسدية) ولكنها منسوجة معًا ومفهومة من خلال علاقات اجتماعية مختلفة - ولكن بشكل خاص التبادل والاستخدام – كموارد : أي كأشياء أو سلع أو خدمات أو سلع يمكن استخدامها و/أو شراؤها/بيعها . وبالتالي ، من المرجح أن يتم التفكير في المادية على هذه المقاييس والتعبير عنها في علاقة بالطوب والأسمنت والخرسانة والصلب (الإسكان والمدارس والمراكز الصحية والمحلات التجارية وأماكن العمل ، إلخ) ومن المرجح أيضًا أن تكون مرتبطة بمسائل الحرمان والضعف ، وأن تتم مناقشتها من حيث عدم المساواة في الوصول / التوفير وفرص الحياة وما إلى ذلك . إن إعادة تشكيل مقياس "الاجتماعي" له

تأثيرات مهمة من حيث كيفية فهم المادية وما ترتبط به . باختصار ، فإن هذا له آثارا وجودية مهمة ، والتي تحتاج إلى الاعتراف بها .

ويتبع ذلك **عنصر أساسي ثانٍ** في هذه الجغرافيا الاجتماعية . وكما أظهرت أعلاه ، فإن هذا الاجتماعي الجسدي هو الذي يبدو أنه يتم بناؤه في المقام الأول كونه يتعلق بالشخص وتعريفه وتجسيدات معينة ، سواء كانت هذه الحالات الانتقالية أو المؤقتة أو الدائمة للوجود . وعلاوة على ذلك ، فإن وضع هذا الاجتماعي الجسدي - جغرافياته الرئيسية - هو في الأساس داخل المظاهر الطبيعية والأماكن والمؤسسات "اليومية" . والآن هذه غالبًا ما تكون مجرد خطوة قصيرة ، وإن لم تكن ضرورية ، من اجتماعي يُفهم من حيث التجسيدات كما يتم اختبارها وعيشها ، والتي يتم تنفيذها شخصيًا من قبل الأفراد . وقد تم توثيق بعض الصعوبات المرتبطة بمثل هذا الموقف جيدًا ، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقة غير الإشكالية التي يطرحها هذا الموقف بين المعرفة والخبرة ، والسهولة التي يصبح بها مثل هذا الموقف يمثل الأفراد كونهم (الضحايا).

ولكن ما أجد أنه مثير للاهتمام بشكل خاص ، ومحبط إلى حد ما ، هو الطريقة / الطرق التي يصبح بها الأفراد ممثلين وممثلين كونهم تأثيرًا لـ "الاجتماعي" . فبدلاً من معالجة الاجتماعية / الأنماط المتنوعة لتجسيدات معينة ، وخاصة الطريقة / الطرق التي تسعى بها التعبئة الجماعية والحملات والنشاط إلى تحدي الإقصاء الاجتماعي (Chouinard، 1999) ، فإن الكثير من هذا العمل الجغرافي ما يزال يميل إلى البدء والانتهاء بتجربة الفرد للإقصاء - وهو التعليق الذي يناسب بشكل خاص بعض الأبحاث حول الإعاقة (Dyck، 1999؛ Moss، 1999).

وهذا يقودني إلى **عنصر ثالث** من عناصر هذه الجغرافيا الاجتماعية : الغياب . إن ما يفتقده الكثير من هذا العمل هو الإحساس بالمجتمع الذي يتجاوز الفرد (أو مجموعات الأفراد الذين يتم تعريفهم اجتماعيًا) ؛ والذي يربط تصوره للمجتمع بفهم المجتمع وظروف تنظيمه وإعادة إنتاجه . ولنتوسع في هذا : عندما ننظر إلى قدر كبير من الأدبيات الجغرافية "الاجتماعية" الحالية ، فإن فهم المجتمع الذي يبدو أنه يعمل معه هو فهم يرتكز على مفاهيم غير محددة نسبيًا عن الإدماج / الاستبعاد والتهميش ، والتي تتراجع غالبًا - بشكل غير محسوس - إلى ما هو أكثر قليلاً من تحليلات "المستبعدين" و/أو "المهمشين" . إن الكثير من الأدبيات المتعلقة بالإعاقة تقدم مثالاً واضحاً على ذلك : فمن خلال التركيز على أفراد محددين يعانون من إعاقات معينة ، فإن هذا العمل يحدد في الوقت نفسه ضد الأصحاء ومن حيث المجموعة المستبعدة و/أو المهمشة . وعلى نحو مماثل ، تم تقديم التعليق نفسه تقريبًا فيما يتعلق بالعمل السابق حول الجنس ، مع التركيز على هويات المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ، بدلاً من التركيز على العمليات والهياكل والمؤسسات التي تتحكم في التمييز بين الجنسين و رهاب المثلية الجنسية ، وهو أيضًا اتهام يمكن توجيهه إلى بعض الأعمال المتعلقة بالأطفال والشباب . من الناحية المفاهيمية ، يعني هذا أن مثل هذا البحث ينتهي إلى إعادة صياغة المعارضات نفسها التي يسعى إلى تحديها . وأن "المستبعدين" يتم تعريفهم ، ويظلون محاصرين داخل ، تمثيلهم كحالات محددة من الاستبعاد - وهو الموقف الذي تم استكشافه نظريًا في مكان آخر فيما يتعلق بالتفكير النسوي ما بعد البنيويه من قبل جيليان روز (1993).

ولكن ما يقلقني أكثر في هذا السياق هو الافتقار إلى التعليق الذي يبدو أن معارضة الإدماج / الاستبعاد تستحقه في كثير من الأحيان في جزء كبير من هذه الجغرافيات الاجتماعية ، وخاصة الافتقار إلى التفكير فيما قد يفترضه هذا الأمر حول كيفية فهم إعادة الإنتاج المجتمعي . إن الاستثناء الملحوظ لهذا الاتجاه هو ، بطبيعة الحال، كتاب ديفيد سيبيلي **"جغرافيات الإقصاء"** (1995) ، وهو نص يُستشهد به على نطاق واسع في هذا الأدب . ولكن ما يثير اهتمامي في الكثير من هذا الاستشهاد الإيجابي هو أنه يتجاهل جوهر حجج سيبيلي ، وهو تحديد فهمه للإقصاء ليس على مستوى مجموعات اجتماعية مستبعدة معينة ولكن في نظرية العلاقات

الموضوعية ، وفي مفهوم كريستيفا عن الإهانة . إن قراءته لـ "الاجتماعي" إذن (وإعادة الإنتاج المجتمعي) ترتكز بقوة شديدة - وشفافية - على قراءة نفسية تحليلية ، وهو ما يعني أن "الاجتماعي" لا يصبح أكثر من مجرد تأثير للخوف والرفض والطرد والخسارة وما إلى ذلك . وهذا ، بطبيعة الحال ، يختلف تمام الاختلاف عن القراءة المادية التاريخية للإقصاء ، التي تقع في المقام الأول في علاقة مع (عدم المشاركة داخل) قوة العمل . إن كل ما سبق يؤكد أن مجرد الاستشهاد بالشمولية والاستبعاد و/أو التهميش لا يكفي . بل إن هذه المصطلحات في حد ذاتها ليست أكثر من مصطلحات وصفية تتطلب عملاً نظرياً (وليس تجريبياً فقط) لكشف طبيعة ارتباطها بـ "الاجتماعي" والمجتمع .

رابعاً وفي سياق متصل ، أود أن أسلط الضوء على ما أعده غياباً آخر لافتاً للنظر، ألا وهو الإحجام الظاهري عن تحديد موقع هذا "الاجتماعي" داخل أي ساحة يمكن تصنيفها على أنها "اقتصادية" . والواقع أنه من السهل للغاية أن نستنتج من قراءة أدبيات الجغرافيا الاجتماعية هذه أنها تعمل في إطار من الإحساس الاجتماعي الذي يتعارض مع "الاقتصاد" غير المنطوق وغير المفصل .

على سبيل المثال ، فإن "الفضاءات" في هذا العمل هي الأجساد والمنازل والأحياء والأماكن "العامة" (الشوارع والساحات والحدائق) ونادراً ما تكون تلك التي تضم عمالة مدفوعة الأجر و"عملاً" غير مدفوع الأجر . ومن غير المعتاد أن يشير هذا البحث إلى الطرق التي تتخلل بها هذه المساحات نفسها ، وخاصة المنزل والجسد ، وتتشكل بها عوالم العمل - بالطرق التي حاولت بها الكثير من الأعمال الاقتصادية النسوية القيام بذلك (هانسون وبرات، 1995؛ ماسي، 1995؛ ماكدويل وكورت، 1994). بالإضافة إلى ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن العديد من موضوعات هذه الجغرافيات الاجتماعية مرتبطة بتهميشها و/أو استبعادها (مباشر أو غير مباشر) من العمل القانوني (الأطفال ؛ الشباب ؛ كبار السن ؛ الأشخاص ذوو الإعاقة) وأن العديد من مجالات الاهتمام التجريبي على الأقل ممثلة بطريقة ما على أنها "ثقافية" - على سبيل المثال ، "ثقافات" الأبوة والأمومة ، "ثقافات" الشباب . إن هذا الغياب بالنسبة لي هو المنطقة أكثر من أي منطقة أخرى ضمن هذه الجغرافيات الاجتماعية التي تشير إلى تأثير الثقافي داخل / على إعادة تصورها .

ليس من الممكن فقط أن نستنتج من كل هذا هوية إيجابية مع "الثقافي" – والذي قد نلاحظ أنه يظل ضمنيًا في قراءته لـ "الثقافي" – ولكن أيضًا يبدو أن إنكار بعض المواد والعلاقات الاجتماعية يعني ضمناً قبول المعارضة (الزائفة) التي رسمتها العديد من الأدبيات الجغرافية الحديثة بين الاقتصاد والثقافة (جريجسون وآخرون، 2001؛ راي وساير، 1999؛ ساير، 1997). وبالتالي ، وفي الوقت نفسه الذي تستقي فيه إشاراتها من الحجج حول وجود / غياب الجسد في النظرية الاجتماعية ، فإن منظور الثقافي هو الذي يبدو أنه مارس قوة حرجة في إعادة تصور الاجتماعي داخل الجغرافيات الاجتماعية والثقافية .

وعلى هذا الاساس ، وعلى الرغم من خطر التبسيط المفرط والحذف الكبير ، فإن وجهة نظري هي أن الجغرافيا الاجتماعية لم تتراجع خلال تسعينيات القرن العشرين ، بل أعيد تشكيلها ، وأن إعادة التشكيل هذه استخدمت التحالف مع "الثقافي" لتحديد ما هو داخل أو خارج مجالها . وكانت إعادة التشكيل هذه متمركزة في المقام الأول حول الجسد ، وتتعلق (في الغالب) بالتجارب الفردية . وهي غالبًا ، وإن لم تكن حصرية ، منفصلة عن مفهوم المجتمع الذي ما يزال يأخذ على محمل الجد الاحتياجات والقيم وأنماط وتوفير السلع والخدمات . وهذا ، بطبيعة الحال ، يتعارض إلى حد كبير مع التفسيرات السياسية والاقتصادية لـ "الاجتماعي" ، حيث تشكل إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية ، وظروفها ، وإمكانياتها وحدودها في ظل الأنظمة الرأسمالية التي يقودها مركزيا السوق والليبرالية الجديدة بشكل متزايد . وليس من المستغرب إذن أن يُقرأ كل هذا ، من المنظور الأخير ، وكأنه إخلاء للمجتمع . ولكن ما أود أن أزعمه أيضاً هو أن الإخلاء ليس مجرد نتاج لإعادة التشكيل . بل إن هذه التطورات ، وبالتزامن مع هذه التطورات ، حدثت تغيرات كبيرة داخل تلك الخيوط من

الجغرافيا الاجتماعية التي تستنير بالاقتصاد السياسي . وتشير هذه التغيرات إلى فهم مختلف ، وإخلاء "الاجتماعي" من الداخل . وهذه هي النقطة التي أتوجه إليها في القسم الاتي .

العوالم القديمة و الجديدة :

الإخلاء من الداخل

كان الحديث والتفكير صراحةً من حيث التفاوتات المادية من الأمور المألوفة في الجغرافيا الاجتماعية . واستناداً إلى التقليد المادي التاريخي ، كان يُنظَر إلى المادية على نطاق واسع وبلا مشاكل كونها تشمل الشروط الأساسية اللازمة لإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية على أساس يومي وجيل (أي المأوى ، والغذاء ، والدخل ، والصحة ، والتعليم ، والتوظيف ، والرعاية الاجتماعية). لقد تم النظر إلى التفاوتات في توزيع الموارد ، وتحديدًا ارتباطاتها بالطبقة ، كونها ذات أهمية تجريبية أساسية ، ومن الناحية النظرية ، كانت هذه التفاوتات في المفهوم تنتج عن عمل هياكل محددة ـ ولا سيما الرأسمالية ـ والتي تم تصور علاقاتها الرئيسية المحددة على أنها غير متساوية واستغلالية (حيث يشكل رأس المال والعمل المثال الرئيسي) ، وأن الدولة هي التي تنظمها ، وتحديداً من خلال أشكال معينة من نظام الرعاية الاجتماعية .

وفي سياق المملكة المتحدة ، كانت المصفوفة التنظيمية هي التي وفرت المحتوى النظري والتجريبي الحاسم لكثير في الجغرافيات الاجتماعية . ومن هنا جاء التركيز على الدولة : على الإسكان والصحة والتعليم (الاستهلاك الجماعي)؛ وعلى البطالة ؛ وعلى الانقسامات الاجتماعية وعدم المساواة التي حاولت سياسات الدولة مواجهتها، والتي أدت بدورها إلى توليدها و/أو تعزيزها . ولقد أدى صعود اليمين الجديد خلال ثمانينيات القرن العشرين ، وخاصة من خلال الخصخصة ، وتطور الأسواق في الإسكان ، والصحة ، والنقل ، وبشكل متزايد في التعليم ، إلى جانب "تفريغ" الدولة ـ أو الليبرالية الجديدة بعبارة أخرى ـ إلى تغيير كل هذا ، بطرق عميقة . وكان أحد أكثر هذه التغييرات امتداداً من حيث آثارها هو لغة "الاجتماعي" . ففي أكثر أشكاله تطرفاً ، حاول هذا التغيير التخلص من الروابط بين الفرد والمجتمع ، ـ على حد تعبير مقطع صوتي سيئ السمعة ـ بإعادة صياغة المجتمع بحيث لا يزيد عن كونه أفراداً ـ (وأسراً ، من النوع النووي المغاير جنسياً).

ولكن على نحو أكثر عمومية ، شهدت هذه التحولات إعادة تشكيل العلاقة بين الفرد والمجتمع ـ من خلال السوق ، وما تلا ذلك من تغييرات في أنماط الحديث ، مع الإشارات المتزايدة إلى العلاقة بين العميل والزبون ، والاختيار ، والفرصة ، وما إلى ذلك . وهذا يعني بدوره أن التفكير والحديث من منظور التفاوت أصبحا بمثابة أمرا لا يمكن تصوره ولا يمكن التعبير عنه ، وخاصة في إطار مشروع حزب العمال الجديد الناشئ في منتصف تسعينيات القرن العشرين . وربما يرجع ذلك إلى الافتقار إلى الاختيار و/أو الفرصة ، ولكن تسليط الضوء على التفاوتات التي تنتجها السوق كان يشكل ضربة موجعة لمشروع الليبرالية الجديدة ـ والمخاطرة بإعادة تأكيد مبدأ العمالة القديمة في عالم حزب العمال الجديد الشجاع .

وبالنسبة للجغرافيي المجتمع العاملين في تقليد الاقتصاد السياسي ، فقد ثبت أن هذه التغييرات صعبة التفاوض ، لأنها لا تنطوي فقط على تحولات جذرية في توفير مجالات البحث التقليدية (الإسكان ، والصحة ، والتعليم ، وما إلى ذلك) ، بل وأيضاً على تغيير سياسي أساسي مع تزايد وضوح التزام حزب العمال الجديد بالليبرالية الجديدة . وإلى هذا ، يتعين علينا أن نضيف التحدي الذي يفرضه صعود الفكر ما بعد البنيوي إلى الصدارة في الأوساط الأكاديمية عموماً وفي الجغرافيات الاجتماعية والثقافية على وجه الخصوص . والسؤال الرئيسي الذي يطرحه كثيرون الآن هو كيف (أو ما إذا كان ينبغي لنا) التدخل في كل هذا ، سواء على

المستوى الأكاديمي أو السياسي . وبالنسبة لبعض الجغرافيين الاجتماعيين العاملين في هذه المجالات ، أصبحت الاستجابة أكثر شفافية : إعادة تأكيد أولوية التحليل الطبقي (غير المعاد بناؤه) والاقتصاد السياسي .

وبشكل عام ، يعتمد هذا المسار على رسم خطوط واضحة للمعارضة بين الأخير والفهم الخام نسبيًا للتفكير ما بعد البنيوية ، والذي غالبًا ما يتم حذفه - على نحو إشكالي بنفس القدر - مع "التحول الثقافي" . ولكن بشكل أكثر تحديدًا ، دفعت إعادة التأكيد إلى التحركات لكشف آثار توفير السوق ، مشيرًة إلى كيفية ارتباط هذه الآثار بتطور الأسواق ذات المستويين في الصحة والتعليم (على أساس القدرة على الدفع) - وبشكل أكثر ضمنيًا - بتأثيراتها المختلفة على المستهلكين المعنيين (ينظر، على سبيل المثال ، موهان ، 1995؛ 2000). وبصرف النظر عن تنقيحه ، فإن أهمية هذا التكتيك لأغراض تكمن في ما يجب أن يقوله ، أو بالأحرى ما لا يقوله ، عن عدم المساواة . إن التفاوت ، إذا ما ذُكِر على الإطلاق ، يُصاغ عادة بمصطلحات تجريبية ، كونه من آثار التوزيع ، ونتيجة للاختلافات في تقديم الخدمات و/أو توفيرها ، والتي تتجلى في فئات اجتماعية معينة (عادةً مجموعات فرعية من كبار السن والنساء والأقليات العرقية).

من غير الضروري أن نذكر أن هذه الاختلافات لها جغرافيات يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير (المدينة الداخلية مقابل الضواحي ؛ الريف مقابل الحضر؛ الشمال مقابل الجنوب) ولكن ما حدث هنا هو الارتباط بالفهم النظري الأقدم للتفاوت وتنظيمه . وأعتقد أن هذا أمر لا مفر منه جزئياً ـ على الأقل إذا ظل المرء ـ نظرياً ـ ضمن معايير الاقتصاد السياسي الراديكالي التقليدي . والواقع أن التحولات التي طرأت على تقديم الخدمات/ توفيرها تعني ـ على نحو متزايد ـ أن العلاقة الأساسية لكثير من هذا العمل تتحدد من قِبَل السوق وتنفذ من خلال التبادل . إن الرعاية الصحية والتعليم الخاصين ربما يوفران أكثر الأمثلة تطوراً على ذلك ، ولكن العلاقات السوقية منتشرة إلى الحد الذي يجعل العلاقات الاجتماعية للتبادل (وبشكل خاص التركيز ـ سواء في الخطاب أو في الممارسة العملية ـ على العميل / الزبون) تتخلل حتى تلك المجالات التي لم تتطور فيها علاقات السلع بشكل كامل (التعليم الحكومي وأجزاء من هيئة الخدمات الصحية الوطنية).

وعلى الرغم من الاختلافات التي يعيشها المستهلكون ، فإن النظر إلى مثل هذه العلاقات كونها استغلالية ـ ومن ثم وضعها في إطار التفاوتات كما يفهمها الناس على نحو كلاسيكي ـ أمر في غير محله . ولكن ما يعنيه هذا هو أن التفاوت قد تراجع عن الأنظار حتى في تحليلات أولئك الذين قد نتوقع منهم أن يشيروا إليه . ولكن بالنسبة لجغرافيي المجتمع الآخرين ، كانت الاستجابة للأوقات المتغيرة أكثر غموضاً . والواقع أن التركيز تحول بالنسبة للعديد من العاملين في الجغرافيات الاجتماعية إلى التركيز على التفاوتات . إن تحليل القضايا التي تتسم بسياسة أقل وضوحاً يعد مثالاً واضحاً على هذا الاتجاه ، وربما يكون أحد أفضل الأمثلة على هذا الاتجاه ، وهو مجموعة الأعمال التي تناولت **الاستقطاب الاجتماعي** والتي ظهرت خلال منتصف تسعينيات القرن العشرين (دورلينج وودوارد، 1995؛ هامنيت، 1994؛ 1996؛ هامنيت وكروس، 1998؛ ويليامز ووينديبانك، 1995؛ وودوارد، 1995) والتي أود أن أتحدث عنها بمزيد من التفصيل .

ومنذ البداية ، استمد هذا النقاش الكثير من إلهامه من حجج ساسكيا ساسن (1991) ، وكان له ارتباط قوي باثنين من الشواغل الأساسية للجغرافية الاجتماعية : الطبيعة المتغيرة لبنية الطبقة والوساطة التي تقوم بها أنظمة الرعاية الاجتماعية الخاصة . ومع ذلك ، فإن القضايا الأساسية للمناقشة في هذا المجال تدور حول الاستقطاب كنمط ، وتحديداً أسئلة القياس الرئيسية للفجوات في الدخل و/أو الفوارق في الدخل والتغيير/التغييرات في بنية الطبقة المهنية ؛ والاستقطاب كسمة من سمات العولمة (مقارنة نيويورك ولندن وما إلى ذلك)؛ والاستقطاب على المستوى المحلي . وفي بعض الأحيان ، في إطار كل هذا ، هناك بعض المناقشات حول العمليات السببية ، وخاصة في الدراسات المحلية أو ، على سبيل المثال ، في إصرار بروغل

(1996) على أهمية التحولات في العلاقات بين الجنسين للاستقطاب . ولكن التركيز يظل على الشكل الخاص للاستقطاب - شاهد انتشار البيض ، والأثقال ، والساعات الرملية ، والبصل كاستعارات سائدة .

وبغض النظر عن هذا ، فإن أحد الجوانب المثيرة للاهتمام في مناقشة الاستقطاب هو الطريقة التي يتعامل بها مع عدم المساواة . ويمر عبر الكثير من هذا الأدب خيط يربط بين الاستقطاب وعدم المساواة . في بعض الأحيان يكون هذا واضحًا : يُنظر إلى الاستقطاب في حد ذاته على أنه يكشف عن عدم المساواة الاجتماعية (وودوارد)؛ أو بدلاً من ذلك ، يتم تمثيل الفوارق في الدخل على أنها عدم المساواة ، والتي يتم حذفها بدورها من خلال الاستقطاب (هامنيت) . وهذا يشير إلى **أن الاستقطاب يُنظر إليه على أنه كاشف لعدم المساواة ؛ أنه يرسمه على الخريطة ، ويوضحه ، ويجعله مرئيًا** . لكن عدم المساواة يُفهم في المقام الأول من حيث الفوارق و/أو الفروق في الدخل القابلة للملاحظة والقياس . وهذا يثير السؤال حول ما إذا كان الاستقطاب هو بحث في الفقر في ثوب آخر (أكثر قبولاً؟) -إعادة صياغة خطابية ، وبطرق تعمل ، من خلال تركيز الانتباه على واجهة الاستقطاب ، على إخفاء وتحويل الانتباه بعيدًا عن وجود الفقر ولكن في أغلب الوقت داخل نقاش الاستقطا ب ، لا يتم ذكر الخيط الذي يربط بين الاستقطاب وعدم المساواة أو يتجاهلهما . ويحدث هذا على وجه التحديد عندما يتحول الاهتمام إلى الطبقة ، ويرتبط جوهريًا بالتأكيد الممنوح لبنية الطبقة المهنية . ومع التركيز على فهم فئوي ، وليس علائقي ، للطبقة ، فإن هذا أمر لا مفر منه - في اعتقادي . أما المناقشات حول أعداد المهنيين والمديرين وما إلى ذلك ونموهم النسبي ، حتى المقارن منها ، فلا تترك مجالًا كبيرًا لعدم المساواة .

شاهد كيف يبدو من الغريب ، ناهيك عن عدم الملاءمة ، احتمال الحديث حتى من حيث عدم المساواة في الدخل (بدلاً من الفوارق الأضعف) بين المهنيين والمديرين . ولكن السؤال الذي يثيره هذا أيضًا هو إلى أي مدى قد يشير التمثيل التصنيفي للطبقة أيضًا إلى محو ضمني - وسيلة لتمكين التحول بعيدًا عن التفاهمات العلائقية مع ارتباطاتها الجوهرية بعدم المساواة . أقول هذا لأن مثل هذه المناورة لها جاذبيتها . على وجه التحديد ، فهي تسمح للعمل على الاستقطاب الاجتماعي بالاتصال بالمخاوف الأساسية داخل تحليل الطبقة لمعظم التسعينيات ، أي الطبقات المتوسطة ، ولأن عدم المساواة العلائقية هي سمة شفافة للغاية للاستقطاب (بمعنى أن إحدى الطبقات غالبًا ما يتم توظيفها بشكل مباشر من قبل الطبقة الأخرى لخدمة جوانب إعادة الإنتاج الاجتماعي : جريجسون ولو، 1994) بحيث يبدو التركيز حصريًا على التغيير المهني للطبقة المتوسطة في أفضل الأحوال انحرافًا ، وفي أسوأ الأحوال إعادة صياغة لتناسب العصر . إنها طريقة عصرية للقيام بما قد يخاطر بخلاف ذلك بتسميته غير عصري تمامًا . وعلى نطاق أوسع ، فإن هذه الحضورات والصمتات حول عدم المساواة داخل أدبيات الاستقطاب تشير إلى غموض عميق : **حول ما قد يعنيه عدم المساواة في حد ذاته** ؛ وحول كيف يمكننا أن نتحدث عن هذا ؛ وحول كيف قد يظهر أو لا يظهر هذا ضمن تحليل الطبقة المعاد تشكيلها . ويبدو أن الاستقطاب هو وسيلة لشغل هذه الفجوة . والواقع أنه بالنسبة لأبطاله يبدو أنه طريقة مقبولة للحديث عن عدم المساواة - كأثر، يمكن ملاحظته ، وقياسه ، والتحكم فيه ، بل وحتى تحمله (في حدود) ، وليس كعلاقة ، مع كل تلك الصلات الفوضوية بالسلطة (ومع الكلمات الإشكالية ، ناهيك عن الكلمات غير العصرية ، مثل الهيمنة والاستغلال والقمع) . إنها طريقة للحديث عن الفقر (والطبقة) دون ذكر أسمائهم ، أو باختصار كتجنب . وهذا يشير إلى أن "الاجتماعي"، كما كان مفهوماً ومكتوباً ذات يوم ، قد تم إخلاؤه من الداخل ، لدرجة أنه لم يعد أكثر من مجرد أثر ، حتى في مجالات البحث التي قد يتوقع المرء أن يجد فيها وجوده المستمر.

وكما أظهر القسمان السابقان ، فإن إعادة التشكيل والإخلاء كان لهما تأثيرات عميقة على جغرافية المجتمع وثقافته . والواقع أنه من الممكن حالياً أن نميز ليس فقط وجود قراءات سياسية واقتصادية ونفسية مستوحاة من التحليل الاجتماعي إلى جانب قراءات تجريبية تحددها ، لا نحدد مجموعات اجتماعية بعينها "مستبعدة" ، بل مجموعة اجتماعية تقع في الجسم ، فضلاً عن أخرى تستمر في الاهتمام بقضايا الطبقة والفقر، حتى وإن لم تكن تنطق بأسمائها تمامًا . وهناك الكثير مما يمكن ، وربما ينبغي ، تضمينه هنا : حول العرق ، والجنس ، والعرقية ، والجنسانية . ولكن هدفي من صياغة هذه المناقشة بهذه الطريقة الخاصة كان تحديد موضع "الاجتماعي" داخل مجال القوة - المعرفة التي ، على الأقل كما يبدو أنها تُلعب ، تبرز بشكل متزايد في قراءات مختلفة للمادية - واحدة مجسدة ، والأخرى أكثر مادية تقليدية حيث أنها تركز على شروط إعادة إنتاج المجتمع . وعلاوة على ذلك ، وكما يليق بهذا التموضع ، يتم تمثيل هذه المواد والحديث عنها في كثير من الأحيان كما لو كانت متعارضة . ومن المثير للاهتمام أن هناك العديد من التمثيلات المختلفة لـ "الثقافي" التي يتم حشدها لتمكين هذا . ومرة أخرى ، يشير هذا إلى أهمية وضع المناقشات حول "الاجتماعي" في إطار القوة والمعرفة . ذلك أن الارتباط بـ "الثقافي" من جهة (غالبًا في مواجهة الاقتصاد السياسي صراحةً) هو الذي يمنح سلطة خطابية لمجتمع (جسدي) معين ، والانفصال الصريح من جهة أخرى (من جانب أولئك الذين يرغبون في إعادة تأكيد الاقتصاد السياسي) هو الذي يستخدمه الأول لتحديد الأخير ، وإعادة وضعه (أود أن أزعم خطأً) داخل "الاقتصادي " .

أعتقد أن هذا يثبت أن "الاجتماعي" لم يضعف أو يتم تهميشه من قبل "الثقافي" ، بل إنه هو نفسه يتعرض للطعن من خلاله . ولكن كما يظهر النقاش حتى الآن ، ففي سياق هذا التموضع وإعادة التموضع وإعادة التشكيل ، أصبح التراجع عن عدم المساواة كقضية نظرية واضحاً بشكل متزايد . وهذا ، كما أوضحت ، هو تأثير للإخلاء من الداخل بقدر ما هو تأثير للتعريف "خارجياً" . والسؤال الذي ربما ينبغي طرحه داخل الجغرافيات الاجتماعية والثقافية هو السؤال المعياري : هل ينبغي أن يستمر هذا الأمر؟ هل نريد – لأي دوافع – أن نفقد بصرنا بالجغرافيات الاجتماعية والثقافية التي ترتبط بعدم المساواة وسياسات التوزيع ؟ وإجابتي عن هذا السؤال ستكون "لا" بالتأكيد ، وللأسباب الاتية .

من الناحية النظرية ، لا يمكن فصل التفكير في "الاجتماعي" عن الأسئلة الوجودية ، وخاصة تلك التي تتعلق بتكوين الفرد – المجتمع في الزمان – المكان . وهذا يعني أن "الاجتماعي" يتعلق بكيفية (ولماذا) يرتبط الأفراد بالآخرين ، وخاصة الطرق الروتينية والمنظمة والمؤسسية (إذا تم التفاوض عليها و/أو الطعن فيها) ، وبأي تأثيرات حاسمة - وهو موقف يعترف بأهمية سياسات الهوية والاختلاف . ولكن هذا يعني أيضًا أن "الاجتماعي" لا يمكن فصله عن المجتمع ؛ ولأنه يتعلق بهذا ، فهو أيضًا ، حتمًا وفي الوقت نفسه ، يتعلق بالاحتياجات والموارد والسلطة والعدالة والحقوق والقيم والمعايير وإعادة الإنتاج المجتمعي . وعلاوة على ذلك ، أود أن أصر، نظرًا لأن وضعنا ما يزال في المقام الأول داخل المجتمعات الرأسمالية التي ما تزال منظمة على أسس إقليمية كدول قومية ، على أن "الاجتماعي" ما يزال يتعلق بعدم المساواة (وتنظيمها) . ولكن هذا لا يعني ، كما يبدو أن الكثير من الجغرافيات الاجتماعية والثقافية المعاصرة تفترض ، أن التفاوت لابد وأن يُستَجوب من منظور الاقتصاد السياسي التنقيحي .

وفي ما تبقى من هذا الفصل إذن ، وبهدف فتح باب النقاش بدلاً من إغلا قه ، أود أن أطرح عدداً من الاقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها استعادة مثل هذا التفاوت الاجتماعي في إطار الجغرافيات الاجتماعية والثقافية . وعلى وجه التحديد ، أود أن أركز على الحاجة إلى النظر في الأشكال المادية التي تتصل بالظروف التي تشكل إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية ، والتفكير في الكيفية التي يمكن بها إعادة تصور التفاوت ذاته .

وأزعم أن هذا يتطلب أن نعالج قضايا الاستهلاك والثقافة المادية ، وأن نأخذ على محمل الجد الخطاب الذي يتصل بالمادية .

استعادة "الاجتماعي" :" إعادة الإنتاج المجتمعي، وثقافة / ثقافات الاستهلاك وإعادة التفكير في عدم المساواة في معالجة هذه الأسئلة يبدو من الضروري أن نبدأ بالعودة إلى سؤال أساسي : كيف نفكر في إعادة الإنتاج المجتمعي ماديا . والآن ، بينما يواصل العديد من المؤلفين مناقشة أهمية تأسيس المفاهيم السابقة على الشروط الأساسية اللازمة لإعادة إنتاج الحياة البشرية (الغذاء والمأوى وما إلى ذلك : ينظر، على سبيل المثال، دويال وجوف، 1991؛ سين، 1992) ، فإن آخرين ، وخاصة أولئك المعنيين بثقافة / ثقافات الاستهلاك ، يؤكدون على استحالة التمييز بين الاحتياجات الأساسية والظروف الثقافية لإنتاجها ، وبين المعاني بين الذاتية والمعايير المؤسسية (سليتر، 1997) . لقد شهدت المناقشات حول "الغرب الاستهلاكي" إعادة تشكيل "الاحتياجات" من خلال شكل معين من أشكال ثقافة الاستهلاك ، وتحديدًا من خلال قدرتنا / قدراتنا على تلبية الاحتياجات (وفهمها) من خلال علاقتنا / علاقاتنا بسلع وخدمات معينة . على سبيل المثال ، نميل إلى التفكير في أن **الإسكان** لم يعد في المقام الأول ، إن الاستهلاك ليس مجرد مأوى ، بل هو تعبير عن **الهوية والذات** ؛ وكذلك الحال بالنسبة للطعام والملابس . وعلاوة على ذلك ، وبالاتفاق مع العديد من أولئك الذين عملوا مؤخرًا على قضايا الاستهلاك في العالم الأول ، أود أن أزعم أن الناس ــ وخاصة أولئك الذين يعيشون في العالم الأول ــ يرتبطون بشكل متزايد بالعالم كونهم مستهلكين للسلع والخدمات ، وليس منتجين لها ، وأن الاستهلاك بالنسبة للعديد منهم هو الذي يوفر المجموعة الأساسية من الدوافع (بومان، 1998) . وهذا له آثارا عميقة على كيفية تفكيرنا في إعادة إنتاج المجتمع . وباختصار ، يشير هذا إلى أنه بدلاً من التفكير في هذا من حيث الاحتياجات المادية الأساسية ، يتعين علينا إعادة صياغة فهمنا للمادية من خلال ثقافة / ثقافات المستهلك . وعلاوة على ذلك ، يتعين علينا أن نأخذ الموضوعية على محمل الجد ، وأن نربط الرغبة العامة في السلع التي تمثل الاستهلاك بالرغبة في أنواع معينة من السلع ــ إلى فكرة مفادها أن علاقتنا بالسلع تنعكس في حد ذاتها من خلال الطرق التي تكون بها بعض الأشياء / السلع أكثر أهمية من غيرها (ميلر، 1987؛ 1998ب). ولا شك أن مثل هذه الحجج لها آثارها على كيفية تفكيرنا في قضايا عدم المساواة . وعلى الصعيد العالمي ، تم الاعتراف منذ فترة طويلة بأهمية العلاقة بين أنماط الاستهلاك في العالم الأول وفقر المنتجين في العالم الثالث في إطار تحليلات التنمية غير المتكافئة . وتتجلى هذه العلاقة غير المتكافئة بشكل خاص في إنتاج / استهلاك الغذاء والملابس ، وهي تكمن وراء الحملات ضد ممارسات تجار التجزئة / المصنعين المعينين (نايكي وجاب، على سبيل المثال) ، ومقاطعة المستهلكين ، والاستهلاك الأخلاقي و/أو اتفاقيات التجارة العادلة (كلاين، 2001). ولكن ما تعنيه هذه العلاقة أيضاً هو أن التفاوت بالمعنى المادي الكلاسيكي ـ أي المرتبط جوهرياً بالعلاقات الاجتماعية للإنتاج ـ قد انتقل جغرافياً ؛ وأن التأثيرات الحاسمة لأنماط الاستهلاك في العالم الأول تقع في مكان آخر ، بعيداً ومقنعاً في كثير من الأحيان ؛ وأن التفاوتات نفسها في مجتمعات العالم الأول هذه أصبحت تُفهَم على نحو متزايد حصراً في علاقتها بالسلع واستهلاكها ، أي من خلال ثقافة / ثقافات الاستهلاك . ويمكننا أن نرى هذا من خلال دراسات مختلفة عن معنى الفقر في المملكة المتحدة ، والتي توثق أغلبها أهمية سلع استهلاكية محددة لإعادة إنتاج الأسر .

وبالتالي ، فبينما قد لا تشكل أجهزة الفيديو، وأجهزة التلفاز، وأطباق الأقمار الصناعية ، والهواتف المحمولة ، وألعاب الأطفال سلعاً داعمة للحياة ـ بالمعنى المادي الصارم ـ فإن الحديث عنها كونها احتياجات من قِبَل غالبية الناس يشكل أهمية حقيقية . إن الافتقار إلى هذه الأشياء (وفي كثير من الأحيان في حالة الأطفال ، الافتقار إلى ألعاب و/أو ملابس محددة) ، بسبب قوة الظروف وليس الاختيار، هو أمر استبعادي

في هذه الثقافة . فهو يمنع الناس من المشاركة في المجتمع بطرق تعد القاعدة والتي يتم تأسيسها على أنها معيارية ، وهو ما يُقرأ ويُتحدث عنه في مجتمع المستهلك كونه عدم مساواة .

إنني أطرح هذه النقاط ليس فقط لأن قناعتي الشخصية هي أن إعادة إنتاج المجتمع وعدم المساواة لابد وأن يعاد النظر فيهما من خلال ثقافة الاستهلاك ، بل وأيضاً لأسباب أخرى . ذلك أنه على الرغم من جدارة أهداف العديد من الحملات الاستهلاكية بالثناء ، فإن مثل هذه التحليلات تبدو لي هزيلة للغاية و/أو ساذجة من حيث فهمها لثقافات الاستهلاك في العالم الأول . والواقع أنها تبدو وكأنها تنطلق من افتراض مفاده أن المعرفة الاستهلاكية المحسنة المرتبطة بنمط أخلاقي جديد للتبادل / التجارة سوف تكفي لإحداث تغييرات جذرية في أنماط الشراء في العالم الأول . ولكن ما ينجح هذا الافتراض في إغفاله التعقيد الهائل الذي يكتنف الاستهلاك في العالم الأول . على سبيل المثال ، فإن الضرورات التي تكمن وراء الكثير من الإمدادات المنزلية على أساس يومي (على النقيض من "الهدية") في المملكة المتحدة على الأقل تتعلق بالاقتصاد والقيمة (مقابل المال) والادخار . وبالتالي ، فإن إنفاق المزيد على السلع الغذائية الأساسية لأسباب أخلاقية و/أو معنوية ليس مجرد خيار لا يمكن اتخاذه إلا على أساس الدخل بالنسبة للطبقة المتوسطة ، بل إنه يتحدى بعض المعاني الأساسية للاستهلاك كما تمارس في ثقافة الاستهلاك هذه .

ولنأخذ مثالاً آخر ، ولنتأمل **الملابس ذات العلامات التجارية** . فالعلامة التجارية مهمة للغاية بسبب الطرق التي تجمع بها بين الهوية والتمييز ؛ ولا يتعلق معناها ببساطة بشرائها ، بل يتعلق أيضًا بارتدائها والعلاقات الاجتماعية المحددة التي تحددها هذه العلامة التجارية (لوري، 1996). وبالتالي فإن عدم شراء سلعة ذات علامة تجارية معينة (قد تكون أحذية الأطفال مثالاً جيدًة) يمكن أن يكون له (ويفعل ذلك بالفعل) تأثيرات بالغة الأهمية - على أنماط الصداقة ، والتنمر ، والتنمية الاجتماعية والنفسية للأفراد ، وما إلى ذلك . في حين أنه بالنسبة للبالغين ، بدلاً من إدانة الصورة النمطية للرجل الذي يرتدي بنطلون جينز من ماركة ليفيز / نايك ، ويتناول وجبات ماكدونالدز، ويشرب مشروبات كوكاكولا ، أو نظيره الأنثى التي تطارد العلامات التجارية الرخيصة في ماتالان أو في كريبس كوزواي ، فإننا بحاجة إلى التفكير ملياً في الضمانات الاجتماعية واليقينيات التي تمنحها هذه العلامات التجارية . نحن بحاجة إلى إدراك أن سن الفارق الاجتماعي من خلال استهلاك السلع يعتمد على هويات وذاتيات معينة ، والتي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة .

وبعد أن قلت شيئًا عن الكيفية التي قد نعيد بها التفكير في الظروف المادية لإعادة إنتاج المجتمع من خلال ثقافة / ثقافات الاستهلاك ، أود أن أقول المزيد أولاً عن الكيفية التي قد نتعامل بها مع تحليلات عدم المساواة داخل ثقافة / ثقافات الاستهلاك وثانيًا عن ارتباطها بالفئات الاجتماعية الرئيسية . إذا ، كما زعمت آنفاً ، في موقف حيث تم نقل عدم المساواة بالمعنى المادي الصارم والاستغلالي من مجتمعات العالم الأول إلى العالم الثالث ، وإذا كانت "عدم المساواة" في العالم الأول (وبكل تأكيد في أماكن أخرى) تُفهَم على نحو متزايد من خلال ثقافة / ثقافات الاستهلاك ، فيبدو أنه يتعين علينا أن نأخذ كلاً من الثقافة الخطابية - الكلامية - والمادية على محمل الجد في أي استرجاع لعدم المساواة . إن عدم المساواة لها معانٍ مختلفة ومحددة ، وهي معانٍ يتم التعبير عنها في ثقافات استهلاكية مختلفة ومن خلالها . وبالتالي ، فإن الطريقة التي يتحدث بها الناس عن الأشياء - وخاصة في مجتمعات الاستهلاك - أمر بالغ الأهمية ليس فقط لفهمهم للأشياء والسلع وأنماط توفيرها واستخدامها ولكن أيضًا لتكوينهم لعلاقات اجتماعية معينة ، وكيفية تفسيرهم لعلاقتهم بالمجتمع وفهمهم لعدم المساواة . ومن خلال بعض المناقشات السابقة يمكننا أن نبدأ في رؤية كيف يمكن أن يحدث هذا : على وجه التحديد ، كيف يُنظَر إلى "عدم المساواة" داخل مجتمع استهلاكي رأسمالي من منظور الحق المفترض للأفراد في شراء واستهلاك أشياء معينة . ولكن هناك مثال آخر يساعد في توضيح هذه النقطة بشكل أقوى ، حيث يوضح كيف أن هذا الحق في الشراء والاستهلاك يتعلق بالاستهلاك بطرق معينة ، والتي

تتعلق بدورها بتفعيل اجتماعيات أساسية من خلال الحديث . والمثال الذي أريد استخدامه هنا هو **الهاتف المحمول .**

وقد قُدِّر حجم مبيعات الهواتف المحمولة في المملكة المتحدة خلال فترة عيد الميلاد عام 2000 بنحو 5 ملايين هاتف محمول . ولكن التشكيك في الهواتف المحمولة كونها حاجة مادية أساسية داخل هذا المجتمع ، أو حتى الانخراط في نقاش حول مثل هذه المصطلحات ، هو تجاهل لحقيقة مفادها أن هذه الأداة أصبحت موضع حديث في المملكة المتحدة كونها ضرورية ، للأطفال والكبار على حد سواء . إن عدم امتلاك هاتف محمول ، بسبب قوة الظروف وليس الاختيار ، لا يُنظر إليه كونه إقصائيًا فحسب داخل ثقافة الاستهلاك هذه ، بل كونه عدم مساواة ، وعدم القدرة على تلبية ما يُنظر إليه على أنه حاجة أساسية من خلال امتلاك سلعة معينة . وهذا له علاقة أكثر من بسيطة بربطه بممارسات حديثة . لقد كان الحديث ، وخاصة الأشكال الجديدة والمختلفة من الحديث التي أتاحتها تكنولوجيات الهاتف المحمول ، أمرًا بالغ الأهمية لتحديد الهواتف المحمولة كونها أشياء مهمة . إن الحديث الروتيني حول السلامة و/أو الطوارئ (" لقد وصلت"، "لقد عدت"، "هناك تأخير"، "القطار تأخر")، الحديث السريع / الاستفساري (""غادر القطار دارلينجتون، خذني في غضون 10 دقائق"" ؛ ""ليس لديهم شرائح تونة ولكن لديهم سمك السلمون"") والرسائل النصية كلها أشكالا جديدة من الحديث / التواصل ، بمعنى أنه لا يوجد لها معادلات سابقة ، وخاصة من حيث قدرتها على تجاوز الثبات المكاني- في هذه الحالة من خلال تمكين الحديث بين الأفراد المتنقلين مكانيًا . ولكن أكثر من ذلك ، تكمن أهميتها في الطريقة / الطرق التي تسمح بها بتنفيذ الأنشطة الاجتماعية الأساسية .

إن تزويد الطفل بهاتف محمول يتعلق في الوقت نفسه بأن يكون الوالد ""الجيد"" والواعي بالسلامة والمهتم والواعي ، ويسهل ما يفسره الأطفال على أنه طرق ضرورية للتواصل مع أقرانهم (شاهد استخدام ساحة اللعب الحالية) . وعلى نحو مماثل ، فإن الحديث السريع / الاستفساري بين البالغين يدور حول إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية المهمة في الممارسة العملية ـ وخاصة مع الطرف الآخر المهم ـ بقدر ما يدور حول محتوى الحديث . ولكن ما يعنيه هذا بدوره هو أن هذه الأشكال من الحديث أصبحت طرقاً تُمارس بها العلاقات الاجتماعية الأساسية : وبشكل متزايد ، أصبحت بعض الطرق الأساسية التي تُشكَّل بها العلاقات الاجتماعية المهمة . وعلى هذا فإن "الاستغناء" ليس مجرد مسألة الافتقار إلى شيء معين مهم ؛ بل إنه في هذه الحالة يدور حول عدم القدرة على ممارسة طرق الحديث الاجتماعي التي أصبحت روتينية بشكل متزايد كونها طرقاً معيارية للتواصل . وهنا إذن يتجاوز "عدم المساواة" خيراً معيناً إلى كونه يتعلق بكيفية تشكيل الممارسات التي تحيط بخير معين لعدم المساواة في تكوين وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية . إن هذا يقودنا ، ربما ، إلى الوضع السائد بين الشباب في اليابان ، حيث يزعم البعض أن فعل التواصل ـ بل والبقاء متاحاً على الدوام للتواصل ـ وليس الحديث في حد ذاته ، يكتسب أهمية أساسية ، وحيث يزعم البعض أن العلاقات الاجتماعية تتطلب تشكيل الهواتف المحمولة والحفاظ عليها (صحيفة الغارديان، 10 مايو/أيار 2001، نقلاً عن عالم الاجتماع هيساو إيشي).

إن **المكون الثاني المتكامل** في كل هذا يتلخص في إعادة التفكير في كيفية إدخال الفئات الاجتماعية الرئيسية في تحليلات التفاوت داخل المجتمعات الاستهلاكية . إن العلاقة بين الفئات الاجتماعية الرئيسية والتفاوت أصبحت إشكالية بطبيعتها بسبب الحسابات المعقدة بشكل متزايد للاختلافات الاجتماعية الهامة ، والعلاقة بين الفئات الاجتماعية الرئيسية والتفاوت فوضوية ، من الناحيتين النظرية والتجريبية . فإذا تم فهم التفاوت / التفاوتات في المقام الأول في علاقتها بثقافات الاستهلاك ، فإن هذا يعني أن هذه الثقافات دائمًا في عملية إنتاج ، وأن علاقتها بالفئات الاجتماعية متشابهة إلى حد كبير ، وأنه لا يمكن قراءتها أو افتراضها .

ومع ذلك ، فمن الواضح تجريبيًا أن مجموعات اجتماعية معينة - ولا سيما كبار السن ، والأسر التي يعولها أحد الوالدين ، وبعض المجموعات العرقية "الأقلية" ، والأسر المعتمدة على الإعانات - هي ببساطة نتيجة للدخل ، أكثر عرضة للعجز عن التعامل مع السلع والخدمات بطرق تتوافق مع التعريفات الثقافية المحددة لـ "الحاجة" . نحن نعلم إذن أن بعض المجموعات من المرجح أن تكون "مستهلكين محرومين" أكثر من غيرها . ولكن ما هو تأثير / تأثيرات هذه؟ إن ما قد يحدث – اجتماعياً واقتصادياً وفردياً – غير واضح . على سبيل المثال ، ما هي التأثيرات التي قد تترتب على التحولات في التسوق عبر الإنترنت ؟ وهل التفاوتات في ما يتصل بسلع معينة – مهمة بالنسبة لبعض المستهلكين المحرومين – كما هي بالنسبة للآخرين ؟

هذه ليست سوى بعض الأسئلة الحرجة التي تثار من خلال إعادة التفكير في التفاوت من خلال ثقافات الاستهلاك ، ولكن ما تبدأ هذه الحجج في اقتراحه أيضاً هو الحاجة إلى إعادة التفكير أيضاً في الافتراضات القديمة حول تحديد التفاوتات من خلال الاختلافات الطبقية والعرقية والجنسانية المحددة . إن فئة "المستهلك المحروم" – غير متجانسة : فهي تتقاطع مع هذه الانقسامات – والاختلافات – وتعطل تفوقها . ولعل هذا ليس بالأمر السيئ . ولكن إذا انتقلنا للحظة إلى التفكير في الاستهلاك كونه عملاً من أعمال التسوق (وهو تعريف أضيق كثيراً من تعريف ثقافات الاستهلاك) ، فإن عبء هذا العمل يقع على عاتق النساء - كما تظهر العديد من الدراسات - وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتسوق الأسبوعي للأطعمة ، وشراء الهدايا ، وما إلى ذلك ؛ والنساء هن اللواتي يواصلن التضحية بأنفسهن كمستهلكات - داخل الأسرة ، فيشترين لأنفسهن في النهاية ، إن كنّ قد شرين على الإطلاق . وهذا أمر يحتاج إلى تفكير متأن . وعلى هذا فإن الأمر يتعلق بالتسوق كونه حباً ، كما زعم ميلر، فإنه يتعلق في مستويات أخرى - وخاصة فيما يتصل بالتسوق الروتيني للأطعمة - وفي نهاية المطاف بإعداد الوجبات - بالتفاوت في العمل المنزلي . وهذه الاختلافات مهمة ، وتزداد أهمية في عالم حيث تخضع علاقة النساء بسوق العمل لتغيير جذري . ولكن السؤال الذي ربما يتعين طرحه هنا هو ما إذا كان من المفيد أن نستمر في التفكير في هذا الأمر من منظور عدم المساواة . وإجابتي عن هذا السؤال ستكون غامضة . ففي مستوى ما ، نعم ، أعتقد أن الأمر كذلك . ذلك أن الرجال بشكل عام يقومون بقدر أقل من هذا العمل الاستهلاكي ، وهو ما يمثل مشكلة بالنسبة (للعديد من) النساء ؛ وهو جزء مما كان يُطلق عليه "اليوم المزدوج " .

ولكن يتطلب التقدم أن نتخلص من التفكير من منظور التعريفات التصنيفية وعدم المساواة ، لأن تحديد هذا الوضع كونه عدم مساواة بين الجنسين لا يقدم سوى القليل من الرؤى حول كيفية تغيير الأمور . وبدلاً من ذلك ، أود أن أؤكد على أنه في وسط هذه المادة على وجه التحديد ، يمكن للتفكير المناهض للأصولية أن يمارس أكثر تأثيراته تطرفاً . ذلك أن إعادة قراءة هذه التفاوتات كونها أداءً / أداءات منظمة للجنسين تمكننا من النظر إليها كونها مجرد أداءات يمكن تعطيلها وتنفيذها بشكل مختلف .

وبعد أن قلت هذا ، أود أن أعود أخيرًا في هذا القسم لأدلي ببعض الملاحظات العامة للغاية بشأن تلك الاهتمامات السابقة للجغرافيين الاجتماعيين : الإسكان ، والتعليم ، والرعاية الصحية ، وما إلى ذلك . لم تعد هذه الاهتمامات تشكل اهتمامات مركزية ، وخاصة بالنسبة للجغرافيات الاجتماعية المعاد تشكيلها ، **بل تظل مع ذلك مكونات حاسمة في عملية إعادة إنتاج** المجتمع ، ولا تشكل طريقة توفيرها واستخدامها مجرد اعتبار سياسي ، بل **إنها مؤشر رئيسي للمبادئ التنظيمية لأي مجتمع** . وعلى وجه التحديد ، أود أن أقترح - بل وأحث - على استرجاع تحليلاتهم ؛ وألا نتخلى عنها لجغرافيات اجتماعية مدفوعة باقتصاد سياسي تنقيحي . وأعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال ربطها بالبحوث المعاصرة حول ثقافة الاستهلاك ، والثقافة المادية والخطاب . أقول هذا لأنه ، على الرغم من وجود العديد من الدراسات الجيدة حول توفير الخدمات من قبل الجغرافيين الاجتماعيين ، إلا أن هذه الدراسات تظل : تحليلات تنظر إلى طبيعة وجغرافية هذه الخدمات حتى

نقطة التسليم . إن النظر إلى هذه الخدمات كما يتم استهلاكها ، كسلع و/أو بضائع ، يبدو أنه يتمتع بمزايا إضافية . إحدى هذه المزايا ، ربما الأكثر أهمية من حيث شرائها الحاسم ، هي أنها ستسمح برؤية ما إذا كان المستهلكون يرون بعض الخدمات و/أو السلع ويفهمونها على أنها مختلفة بشكل كبير في معناها عن غيرها . إذا كانت كذلك ، بأي شكل من الأشكال ، فهذا أمر مهم . **هل ما تزال الرعاية الصحية (والتعليم في هذا الشأن) تعد حقًا أساسيًا** ، على الرغم من نفاذها المتزايد إلى علاقات السلع ؟ ماذا عن الإسكان ؟ هل من الممكن فهم هذا الأمر بشكل مختلف ؟ هل كان من الممكن دمجه بسهولة أكبر في شكل السلع ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا ؟

وعلاوة على ذلك ، فإن التفكير من حيث كيفية عمل القوة الخطابية من خلال المنظمات - للاتصال بالممارسة ، أو عدم الاتصال بها - لديه إمكانات واضحة من حيث تعزيز فهم تقديم الخدمات . قد نتصور ، على سبيل المثال ، بحثًا يجمع بين تحليلات الخطاب النقدي لأشكال مختلفة من تقديم الخدمات وحسابات لكيفية استهلاك مثل هذه الخدمات من قبل مجموعات اجتماعية معينة - لإنتاج واستهلاك الرعاية الصحية والتعليم وما إلى ذلك . وهذا يعني أن التفاوتات لن تُفهم على أنها نتاج للهياكل وموقف الموضوع / المواقف التي تحددها الهياكل ، ولكن كونها التأثير الحاسم لخطاب مادي .

التكهنات حول 'الحديث المستقبلي'

نظرًا لنواياي الأساسية في هذا الفصل ، فإن إنهاءه بملاحظة ختامية سيكون بمثابة لفتة عقيمة . ومع ذلك ، فإن استجابة المحررين لمسودة سابقة 'تشجعني' على أن أكون أكثر تخمينًا (حول التوجهات المستقبلية) ' ، حيث تقرر الاتفاقية أن أختتم . وهذا يفرض عليّ صعوبات كبيرة في هذا الفصل ، ولا سيما أنه يميل إلى الفصل بين الأمور بدلاً من تمكين تأطير "النقاش" المستقبلي . وعلاوة على ذلك ، فإن التكهنات حول "المستقبل" تنطوي على عيب إضافي يتمثل في وضع مؤلفيها في موقف غير مرغوب فيه وغير قابل للدفاع عنه من حيث كونهم من أصحاب الرؤية الواضحة ، وكتابة بالطريقة التي يتم بها وضع التعليق الأكاديمي دائمًا في ظل ظروف إنتاجه . لذا ، في الانتقال إلى "التكهنات حول المستقبل" لن أسلك سوى جزء من الطريق التعاوني . في هذه المرحلة ، إذن ، أعلق أعراف ممارسة الكتابة الأكاديمية - من خلال السماح للنص بالتعليقات على مسودة سابقة لهذا الفصل واستجاباتي لها . وبذلك ، أختار العمل بتكتيك يسلط الضوء على كيفية تشكيل الحديث الحواري للممارسة في تكوين النصوص الأكاديمية ، والذي يتردد صداه مع بعض تعليقاتي السابقة حول أهمية الحديث .

أولاً، وبأسلوب تأملي : آمل أن يُنظَر إلى ما أسميته هنا "استعادة المجتمع" كونه أمراً ذا أهمية ، على الأقل عند بعض الأوساط ، وأن تحظى بعض اقتراحاتي المتعلقة بالبؤر التجريبية المحتملة بقدر من الاهتمام . وعلاوة على ذلك ، آمل أن يصاحب "الاستعادة" نقاش شفاف في إطار الجغرافيات الاجتماعية والثقافية حول ثلاث قضايا :

(1) ما نعنيه بـ "الاجتماعي"، وربما الأهم من ذلك - كيف يرتبط هذا بالمجتمع وإعادة الإنتاج المجتمعي، وبالتالي بالاقتصاد والسياسة فضلاً عن الثقافة ؛

(2) ما هي الرؤية / الرؤى التي لدينا للمجتمع - على سبيل المثال ، ما إذا كان هذا (ما يزال) يتعلق بالالتزامات بتحسين و/أو استئصال التفاوتات من خلال إعادة التوزيع ، أو أنه يستند إلى تكافؤ الفرص - وما إذا كانت هذه (ما تزال) تفسر نفسها على أنها يسارية على نطاق واسع ؛

(3) الدور الذي نعلقه على "الأكاديمي" ـ المعلق أو الناقد ببساطة .

وكل هذه أسئلة تم تهميشها إلى حد كبير أو وضعها خلف الكواليس في الصياغات الحديثة للمجتمع . وخاصة في أدبيات "إعادة التشكيل" الصاعدة ، فإن هذه الأسئلة من شأنها أن تشير إلى إعادة تقييم استخدام التسمية "الناقدة" المستخدمة على نطاق واسع ، وبالتالي قد يتم إساءة استخدامها ، في الجغرافيات البشرية .

ثانياً، ورداً على جزء آخر من "الحديث" ـ وإن كان أقل سلطة تقليدية ـ "شعر العديد من الناس ... بأن الفصل "بريطاني للغاية" ، وهذا يعني ضمناً أن نفعل شيئاً حيال هذا الأمر من خلال الإشارة إلى أماكن أخرى أيضاً . واستجابتي لهذا الأمر انتقادية ومقاومة في الوقت نفسه . والواقع أنني أريد أن أؤكد أن هذا الفصل "بريطاني" عمداً وصراحة ، لسببين .

أولاً، وكما كتبت في مكان آخر مع آخرين (جريجسون وآخرون، 2001)، فقد حان الوقت لكي نبدأ نحن البريطانيون في الاعتراف بجوانب التحيز في معرفتنا ، والتفكير في مقاومة أشكال القوة التي تسمح لنا بتأطير الآخرين وتشكيلهم ومعرفتهم من خلال أنفسنا .

ثانياً، يتطلب أي انخراط في "الاجتماعي" انخراطاً في فضاءات المجتمع . وهذه ، على الأقل في الوقت الحالي ، تظل جزئياً من اهتمامات الدول القومية . لذا ، عندما نتحدث ـ كما فعلت هنا في أماكن أخرى ـ عن جوانب إعادة إنتاج المجتمع مثل الصحة والتعليم وما إلى ذلك ، يتعين علينا أن ننظر حتمًا إلى المواقف ـ داخل (وبين) الدول القومية . ولكن بالعودة إلى الوضع المضاربي ، فإن المجتمعات ليست بالضرورة فضاءات مغلقة ومحدودة ومختومة بالحدود ؛ بل إنها تشكل علاقات أيضًا ، بطرق تربط وتطمس الفضاءات لإنتاج هويات متعددة الثقافات ، وغالبًا ما تكون هويات شتاتية .

إن هذا هو في الواقع السرد الأرثوذكسي إلى حد كبير في إطار الجغرافيات الاجتماعية والثقافية ، وهو السرد الذي يقع ضمن (على الرغم من أن هذا نادرًا ما يُعترف به) سياق إنتاجه - في الغالب حضري ، وفي الغالب بريطاني وأميركي شمالي . ولكن هناك أماكن أخرى في العالم حيث يتعلق إنشاء الروابط بين المجتمعات والفضاء بممارسات أكثر تجانسًا وتقييدًا ، بل وحتى العنف - البلقان (البوسنة وكوسوفو ومقدونيا) وفلسطين ورواندا على سبيل المثال لا الحصر . ومع ذلك ، تظل هذه الأماكن ، أو على الأقل الكتابة عنها ، على ما يبدو حكراً على الجغرافيين السياسيين والاقتصاديين ؛ وهي أماكن يبدو أن جغرافيي المجتمع (والثقافيين) راضون عن تركها وشأنها . إن أملي هو أن "المستقبل" - الذي ينجم عن استعادة "الاجتماعي" - قد يشهد تغييرًا في هذه العزلة بالإضافة إلى إقرار صريح (كما هو الحال هنا) بالتحيزات والخصوصيات الخاصة بالمساحات والممارسات التي نكتب عنها .